

معمل نفايات صيда مستعد لاستقبال 300 طن



أعلن المدير العام لشركة IBC، مالكة ومشغلة معمل معالجة النفايات المنزلية الصلبة في صيدا، نبيل زنتوت، أن «البحث جار بين الجهات المعنية والبلدية لاستقبال ما بين 250 و300 طن إضافية وتشغيل المعمل بكامل طاقته لتخفيف عبء النفايات عن باقي المناطق»، موضحاً أن «رئيس البلدية يشترط لإتمام هذه العملية إخراج العوادم من صيدا».

وقال زنتوت في مؤتمر صحفي في «نادي الصحافة» أمس، إن «المعمل تملكه شركة خاصة ردمت الأرض واستصلحتها وبنيت المعمل برأس مال يصل إلى نحو 16 مليون دولار»، لافتاً إلى أن «بناء المعمل بدأ عام 2004 وأنجز عام 2009 وياشر العمل في 2012»، مشيراً إلى أن «طاقته اليومية هي 500 طن، وهو يعمل الآن بطاقة تراوح بين 250 و300 طن، ويمكنه استقبال ما بين 250 و300 طن إضافية يومياً، ويستخدم 200 موظف وعامل بين مهندسين وإداريين وعاملين في الفرز والمعالجة».

وأوضح أن «المعمل يفرز كل النفايات التي تصله ويخمر النفايات العضوية بطريقة ميكانيكية بيولوجية لاهوائية، ويمكن من خلالها الحصول على الغاز لإنتاج نحو 2 ميغاواط طاقة كهربائية تستعمل لتشغيله ولتشغيل معمل إعادة التدوير، ويزود البلدية بنحو 150 كيلواط تستعملها في إنارة الشوارع، لافتاً إلى أن «المعمل في كانون الأول المقبل لن يكون في حاجة إلى مطمر، لأنه لن تكون لديه عوادم للمطر، إذ إنه سيحولها إلى «أحجار هوردي» تستخدم في البناء».

وأوضح رداً على سؤال أن «كلفة معالجة الطن الواحد تصل إلى 95 دولاراً يدفعها الصندوق البلدي المستقل»، مشيراً إلى أن «المعمل يفرز النفايات بنسبة مئة في المئة تلافياً لمطر نفايات عضوية».

إلا أن الرئيس السابق لبلدية صيدا عبد الرحمن البزري، حذر من إعادة مشكلة النفايات إلى المدينة التي عانت منها لسنوات طويلة. وقال: «لقد دعمنا وأيدنا جهود البلدية الحالية لإزالة مكب النفايات وتشغيل مركز المعالجة، وتغاضينا عن العديد من التجاوزات التي حصلت خلال معالجة الجبل والتخلص منه عشوائياً في البحر، ودعمنا بقاء مشروع مركز المعالجة قابلاً للاستمرار رغم تحفظ العديد من الوزراء في حكومات متعاقبة، وإدارات الدولة، والمراجع المختصة، ولذلك لا يجوز السماح بإعادة صيدا إلى خريطة مشاكل النفايات التي هي أولاً وأخيراً مسؤولية الطبقة الحاكمة ونتيجة للإهمال والتغاضي على مدى عشرين عاماً على الأقل من الحباية والمصالح المتبادلة».

وأشار البزري إلى أنه «باعتراف إدارة مركز معالجة النفايات هناك 25% من الحد الأدنى من العوادم الناجمة عن المعالجة التي تحتاج إلى طمر بعد المعالجة»، لافتاً إلى أن «مركز صيدا يعالج الآن بين 200 و300 طن من النفايات يومياً، فإذا أضفنا إليهم 300 طن أخرى يصبح لدينا كحد أدنى 150 طناً من النفايات اليومية التي تحتاج إلى مطمر للتخلص منها، والتي لا نثق بقدرة الحكومة الحالية على إيجاد مكان صالح للتخلص منها».

كذلك جدد الجماعة الإسلامية تماسكها الحازم بقرار المجلس البلدي الراض عن نقل النفايات، ودعت الجماعة الحكومة إلى «تحمل مسؤولياتها وعدم رمي كرة عجزها وتقصيرها على مدينة صيدا، التي استطاعت بعد معاناة كبيرة وطويلة التخلص من تلك الأزمة البيئية وأمراضها وروائحها، واستطاع الصيداويون بفضل ذلك الإنجاز تنشق الهواء النظيف، وهم غير مستعدين أبداً للعودة إلى الورا، بسبب تلك البعوض أو سمسرات البعوض أو النكيات السياسية عند البعض الآخر».



لجانب
المواطنين إلى
ارتداء الكمامات
تفادياً للروائح
الكريهة التي
تفوح في الشوارع
(مروان طحطد)



يعمد البعض إلى إحراق النفايات ما يؤدي إلى بث السموم في الهواء وزيادة المخاطر على صحة السكان (مروان بوحيدر)

ووزع «لقاء الأندية والجمعيات في النبطية» بعد الاجتماع مع محافظ النبطية القاضي محمود المولى، بياناً أعلن فيه رفضه ل«خطة إدارة النفايات المقترحة من وزير البيئة»، معلناً أنه «ضد توسيع المكب العشوائي في الكفور وشق طرقاً وتحويله إلى مطمر، ووقف استقدام النفايات إلى المكب من خارج قضاء النبطية، والإسراع بتشغيل معمل فرز النفايات الخاص بمنطقة النبطية والجهاز وإجراء المناقصة».

ومن البقاع، حذر النائب عاصم عراجي من نقل النفايات إلى بعض المناطق في البقاع الأوسط، وتحديد مكب بر الياس الذي يعاني بسببه أصلاً أهالي المناطق المجاورة ويطالبون بإقفاله لما يسببه من أمراض وتلوث، وإلى مكب زحلة الذي لا يكفي إلا لمدينة زحلة». وأضاف: «في هذا الإطار، إننا في البقاع نرفض رفضاً قاطعاً ما يتردد عن إرسال نفايات إلى مناطقنا، ونحذر من الإقدام على قرار كهذا».

والقانونية». وحذرت مؤسسات المجتمع المدني في مدينة الشويفات (رابطة سيدات الشويفات، نادي الشويفات الرياضي، منتدى إنسان، تجمع الشويفات مدينتنا، جمعية تجار مدينة الشويفات وجوارها، جمعية لونها أخضر، برلمان الشباب لمدينة الشويفات وضواحيها) في بيان «من استعمال شاطئ المدينة، الذي يمتد من الأوزاعي شمالاً وحتى الناعمة جنوباً بقصد طمر أي نوع من أنواع النفايات».

التنفيذ وتخليص البلد من النفايات الموجودة فيه».

في المقابل، أكدت مصادر واسعة الاطلاع ل«الأخبار» أن جميع مبادرات وزارة البيئة ومجلس الإنماء ومعملي العمروسية والكرنتينا لم تترجم بقرارات عملية تم تبليغها إلى شركة سوكلين، التي لم تتلق حتى اللحظة أي إخطار أو كتاب خطي يوضح المواقع التي يجب أن تنقل النفايات إليها. ودخلت على خط المزادة عدد من الشركات والمتعهدين الذين عرضوا بدورهم خدمات نقل النفايات إلى مكبات عشوائية للإيحاء أن المشكلة تتعلق بعملية النقل، فيما تكمن المشكلة في أن الحكومة اللبنانية لم تحدد حتى اللحظة أي نقطة أو موقع لنقل النفايات إليها.

وزير الصحة وائل أبو فاعور، أعلن بدوره «أن واحداً من الاقتراحات التي يجب أن تدرس بجدية هو استعمال الكسارات القائمة في المناطق اللبنانية كمطامر للنفايات، فمن غير المنطقي أن تسمح الدولة لصاحب مصلحة بأن يشوه البيئة، وأن يقوم بما يقوم به، خاصة تلك التي تعمل في الأملاك العامة بترخيص أو دون ترخيص، ولا يكون للدولة وللبلديات الحق في أن تطمر نفاياتها فيها».

وفيما سربت معلومات أن الاجتماع الذي سبق الجلسة وضم النائبة بهية الحريري والرئيس تمام سلام ووزير البيئة، قد ناقش مسألة نقل جزء من نفايات بيروت إلى صيدا، توالت المواقف المنعددة بهذه الخطوة، أولاً لتعذر استقبال هذه النفايات في معمل المعالجة الذي لا يستوعب، وثانياً لاستحالة إعادة فتح مكب صيدا العشوائي بعد أن جرى التسويق في الفترة السابقة أن نائب المدينة فؤاد السنيورة وبهية الحريري قد نجحاً في تخليص المدينة من ضرره.

ومع توالي تهديدات نواب عكار برفض دخول نفايات بيروت إلى مكب سرار في عكار، وجهت دائرة الأوقاف في عكار بياناً إلى خطباء المساجد دعت فيه إلى تناول موضوع نقل النفايات من بيروت وغيرها إلى عكار خلال خطب صلاة الجمعة، وإظهار أهمية الوقوف جميعاً لمواجهة هذا المشروع الذي فيه امتهان واحترار لكرامتنا، وإلا فإننا سندفع الثمن غالياً». وجدد النائب خالد زهران «رفض أبناء عكار القاطع لمطر نفايات العاصمة في أرضهم». وهدد النائب معين المرعبي بأن الشاحنة التي ستدخل عكار محملة بنفايات بيروت لن تخرج منها.

ورداً على اقتراح وزير الزراعة أكرم شهاب بدم شاطئ الكوستارافا واستخدامه مطمراً لنفايات بيروت وجبل لبنان، أعلن المجلس البلدي لمدينة الشويفات أنه يعارض ويرفض رفضاً قاطعاً هذا الاقتراح، وكذلك فعاليات المدينة وأهاليها». واستنكر المجلس أيضاً «قرار بلدية مدينة بيروت بنقل المسلخ من بيروت إلى الشويفات»، مؤكداً «رفض بلدية الشويفات هذا القرار والعمل على منعه بالطرق والوسائل المشروعة».